

النصر العسكري السريع في تيغراي لا يؤشر على نهاية الصراع

القوات الإثيوبية تبدأ ملاحقة قادة التمرد بعد السيطرة على عاصمة الإقليم

أزمة تيغراي مرشحة للانتقال إلى إريتريا والسودان

ويقول عبدالجليل سليمان، المحلل السياسي السوداني "إذا استمرت الحرب في ميدانها الحالي، ومع الأوضاع الهشة شرق السودان، فسيتكون الحصول على السلاح متاحاً للجميع". والسودان يعاني أصلاً من أزمات سياسية، رغم اتفاق السلام، وأزمة اقتصادية طاحنة وهشاشة أمنية، وشرقة الممتد على الحدود الإثيوبية الإريتريّة لا يزال منخرطاً في صراع سياسي ذي طابع قبلي.

ولدى إريتريا تاريخ طويل من العداء للجهة تحرير شعب تيغراي وحسابات خاصة تسعى إلى تصفيتهم، كما أن رئيسها أسيايس أفورقي حليف لرئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد. ولا شك في أن شن هجمات عبر الحدود الشمالية لتيغراي من شأنه أن يفتح جبهة جديدة للقتال، لكن السلطات الإريتريّة تنفي انخراطها في الصراع.

وثمة خطر كذلك من أن تركز الحكومة الفيدرالية على تيغراي من شأنه أن يفتح جبهة جديدة للقتال، لكن حركة الشباب.

ودفع الوضع باكثير من 20 ألف لاجئ إثيوبي إلى اجتياز الحدود نحو السودان الذي أعلن من جانبه عن فتح مخيم "أم راكوبة" بولاية القضارف لاستقبال الإثيوبيين الهاربين. ولفتت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى أنها تتوقع ارتفاع أعداد اللاجئين إلى السودان، والتي تقدرهم حتى الآن بـ 25 ألف إثيوبي.

إلا أن البعد الإنساني للأزمة المتمثل في نزوح الآلاف إلى السودان وأعباء استقبالهم لن يكون الأثر الوحيد الذي ستعاني منه الدول الجاورة لإثيوبيا في حال استمرار النزاع لمدة أطول. وتتحرف مديرية البرنامج الأفريقي بمركز الأهرام، أماني الطويل، من انتقال الصراع إلى شرق السودان "نظراً للاقتادات العرقية بين الدولتين".

كما ترّجّح الطويل أن ينجر الصومال أيضاً إلى الصراع، وتقول إن "استمرار الصراع وما قد يصحبه من أضعاف للجيش الإثيوبي يمكن أن يغري تنظيم الشباب المتطرف بمحاولة الثار مما قامت به إثيوبيا سابقاً ضد التنظيم".

أديس أبابا - استهدفت صواريخ أطلقت من إقليم تيغراي مجدداً العاصمة الإريترية، وفق ما أفاد دبلوماسيون الأحد، بعد ساعات على إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد انتهاء العمليات العسكرية في الإقليم، فيما تواصل جحافل اللاجئين العبور إلى السودان الغارق في الأزمات. وأفادت سفارة الولايات المتحدة في العاصمة الإريترية أسمرة، في وقت مبكر الأحد، عن وقوع "سنة انفجارات" في المدينة. وقال دبلوماسيان في أديس أبابا إن عدة صواريخ استهدفت على ما يبدو مطار أسمرة ومنشآت عسكرية.

وكانت هذه المرة الثالثة التي تتعرض فيها أسمرة للقصف من تيغراي منذ أمر رئيس الوزراء الإثيوبي بإطلاق عمليات عسكرية ضد قادة الحزب الحاكم للإقليم.

ولم تتبن الجبهة سوى أول هجوم من هذا النوع وقع قبل أسبوعين، بينما اعتبرت أن أسمرة باتت هدفاً مشروعاً نظراً إلى أن حكومة إثيوبيا استخدمت الدعم العسكري الإريترى لحملتها في تيغراي، وهو أمر تنفيه أديس أبابا. لكن على غرار الهجمات السابقة المماثلة، لم يتضح مكان سقوط الصواريخ أو الأضرار التي تسببت بها.

ويرى مراقبون أن محاصرة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي تعني بالضرورة انتقالها الجغرافي إلى إريتريا، العدو اللدود، والسودان الذي اختار اللقاء على الحياد.

ويتسم ميدان الحرب الراهنة بالتداخل الديمغرافي الكثيف بين الدول الثلاث، فضلاً عن أهميته الاقتصادية في مجالات الزراعة وتجارة الحدود والاستراتيجية الأمنية، فهي تخوم وعرة التضاريس ومفتوحة وتصبغ السيطرة عليها، وثمة مخاوف من ازدهار عمليات تهريب كبرى ستنال السلع الاستهلاكية والأساسية والوقود، فالحرب تحتاج دعماً لوجستياً لا يمكن توفره لإقليم تيغراي، الذي لا يملك موانئ ولا سواحل.

وقد طعنت الحكومة الإثيوبية الإمدادات عن إقليم تيغراي، وإريتريا تميل إلى أبي أحمد، ولا منفذ لتمويل الحرب إلا عبر التهريب من السودان، الذي يعاني شحاً في هذه السلع، ما يهدد بارتفاع جنوني لأسعارها.



المعركة لا تزال طويلة

أحمد لإخماد تمرد فصائل عرقي قوي هيمن على الحكومة المركزية ليعود قبل وصوله إلى السلطة في عام 2018.

ويعتقد أن الإفا لقوا حتفهم خلال القتال كما فر نحو 44 ألف لاجئ إلى السودان المجاور في صراع أثار تساؤلات عن مدى قدرة أبي أحمد على توحيد الجماعات العرقية المنقسمة في إثيوبيا ثاني أكبر بلدان أفريقيا تعداداً للسكان.

وقال رئيس الوزراء الذي يصف الصراع الذي استمر ثلاثة أسابيع بأنه شأن داخلي يتعلق بإعادة فرض القانون والنظام والذي رفض عروض الوساطة الدولية إن الشرطة الاتحادية ستحاول إلقاء القبض على "جرمي" الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وتقديمهم للمحاكمة.

ويعتقد أن الآلاف قتلوا، كما فر قرابة 44 ألفاً إلى السودان منذ اندلاع القتال في الرابع من نوفمبر. والصراع اختبار آخر لأبي أحمد الذي وصل إلى السلطة قبل عامين والذي يحاول جمع شتات خليط من الجماعات العرقية التي يتكون منها الشعب الإثيوبي الذي يبلغ تعدادها 115 مليون نسمة.

ويضيف في تصريح لـ"بي.سي.سي" "تسبب الديناميات السياسية المتغيرة على مدى العامين الماضيين كان هناك تجنيد وتدريب كبير في تيغراي".

ولا تقدم مجموعة الأزمات الدولية تقديرًا لقوة الجيش الإثيوبي، لكن تتقل وكالة رويترز للأخبار عن مجموعة جنيس للبيانات الأمنية قولها إن لدى إثيوبيا نحو 140 ألف عنصر نشط معظمهم في الجيش.

وإذا كانت هذه التقديرات صحيحة فقد يكون للجيش الإثيوبي عدد أقل من الجنود من جيش تحرير شعب تيغراي، ولكن يمكنه تعزيز أعداده بالاعتماد على القوات الخاصة للحكومات الإقليمية الأخرى حيث يسمح القانون الإثيوبي لكل من تلك الحكومات الإقليمية بالوصول على هذه الوحدات شبه العسكرية لتوفير الأمن داخل مناطقها.

وكانت القوات الخاصة من حكومة إقليم امهرة الذي لديه نزاع طويل على الأرض مع تيغراي، قد ساعدت بشكل ملحوظ القوات الفدرالية على تأمين الأراضي في غرب تيغراي عندما بدأ الصراع. وتسعى حكومة رئيس الوزراء أبي

منجستو هابلي مريم الذي أطاحت به الجبهة في النهاية في عام 1991.

وقالت قوات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي وقوات إريتريا معا ضد منجستو، لكن العلاقات بينهما ساعات بعد أن نالت إريتريا استقلالها عام 1993.

وخاضت إثيوبيا وإريتريا حرباً من عام 1998 إلى عام 2000 على الحدود. ويعتقد الجيش الإثيوبي أنه بإمكانه منع حدوث ذلك من خلال الهجوم الذي يشنه منذ 4 نوفمبر الجاري للإطاحة بالجبهة واعتقال أكثر من 70 من قادتها وضباطها العسكريين.

ومن بين هؤلاء قدامى المحاربين في حرب العصابات التي استمرت 17 عاماً والتي أدت إلى استيلاء جبهة تحرير شعب تيغراي على السلطة في العاصمة الفدرالية أديس أبابا في عام 1991، والذين سيطروا بعد ذلك على الجيش وأجهزة المخابرات في البلاد حتى قام رئيس الوزراء أبي أحمد بتطهيرهم عندما تولى منصبه في عام 2018 واتهمهم بالقمع والفساد، وهي الاتهامات التي ينفيونها. ويقول ويليام دافيسون، محلل شؤون إثيوبيا في مجموعة الأزمات الدولية، إن جبهة تحرير شعب تيغراي قد تكون قادرة على حشد أكثر من 200 ألف مقاتل من الميليشيات في القرى.

مع إعلان القوات الفيدرالية الإثيوبية انتهاء الحملة العسكرية على إقليم تيغراي بعد سيطرتها على العاصمة مكلي دون القبض على أي من قادة التمرد، لا يبدي هؤلاء أي استعداد لإلقاء السلاح. ويتوقع خبراء أن يلجأ المتمردون إلى خبرتهم الطويلة في حرب العصابات في مواجهة من يصفونهم بالغزاة.

أديس أبابا - بدأت الحكومة الإثيوبية الأحد مطاردة لزعماء الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في الإقليم الواقع في شمال البلاد بعد إعلان أديس أبابا أن القوات الاتحادية سيطرت على مكلي عاصمة الإقليم وأن العمليات العسكرية اكتملت، فيما يرجح مراقبون أن تكون قوات تيغراي قد انسحبت قبل توغل الحكومة في المدينة مما يزيد احتمال نشوب حرب عصابات طويلة الأمد.

وقال قائد الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي دبرصيون جبراميكائيل السبت إن قوات الجبهة ستواصل القتال وهو ما أثار مخاوف من امتداد أجل الصراع، فيما لم يوضح إن كانت الشرطة اعتقلت أحداً من زعماء الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي كما لا يعرف مكانهم أو خطتهم للمستقبل.

وأضاف جبراميكائيل "لا يمكن لوحتسيتهم إلا أن تقوي عزيمتنا على قتال هؤلاء الغزاة إلى النهاية". ورداً على سؤال عما إذا كان ذلك يعني أن قواته ستواصل القتال قال "بالتأكيد، الأمر يتعلق بالدفاع عن حقنا في تقرير المصير".

وحذر دبلوماسيون في المنطقة وخبراء من أن نصراً عسكرياً سريعاً ربما لا يعني إشارة إلى نهاية الصراع، نظراً لتاريخ الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي في المقاومة المسلحة.



دبرصيون جبراميكائيل
زعيمتنا قوية لمواصلة القتال هؤلاء الغزاة إلى النهاية

ولإقليم تيغراي تاريخ من المقاومة بأسلوب حرب العصابات مع استغلال التضاريس الوعرة والحدود على مدى سنوات من الصراع المسلح في الثمانينات ضد حكومة ماركسية.

وساعدت تضاريس تيغراي الجبلية وحدودها مع السودان وإريتريا الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي خلال كفاحها الطويل ضد الدكتاتور الماركسي

اتفاق بريطاني فرنسي لوقف الهجرة عبر المانش

أضعاف مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

وفي يوليو، تجاوز عدد عمليات العبور التي تم صدها عشرة أضعاف ما كانت عليه في يوليو 2019 وتم رصد عدد من القوارب والمعدات في الكفبان الرملية يفوق بأربعة أضعاف ما سجل العام الفائت.

ووقع الطرفان عدداً من الاتفاقات لوقف تدفق المهاجرين من فرنسا إلى بريطانيا، آخرها كان نهاية أغسطس، حين وقعت وزيرة الداخلية البريطانية ونظيرها الفرنسي جيرالد درمانان اتفاقاً على تشكيل وحدة أمنية لمكافحة شبكات تهريب البشر. كما أن الشرطة البريطانية متواجدة أصلاً في مركز التنسيق المشترك إضافة إلى شرطة الحدود.

وشمل التنسيق المشترك بين البلدين تمويلاً بريطانياً لوقف وصول المهاجرين المتواجدين في كاليه ودانكيرك إلى بريطانيا عبر النفق الأوروبي، إلا أن نجاة المهاجرين في استخدام القوارب الصغيرة، ومن ضمنها تلك المطاطية، لعبور المانش غير المعادلة باكملها وزاد الضغط البريطاني على فرنسا.

وقال كريست فيليب وزير الهجرة البريطاني، في عمود رأي نشر في صحيفة "ديلي تلغراف"، إن "على فرنسا منع مثل هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من الوصول إلى البحر في المقام الأول". وأضاف أن بريطانيا ستسعى لإعادتهم إلى فرنسا.

وامام صعوبة الدخول إلى بريطانيا باعتبارها لا تنتمي إلى قضاء شينغن، يحاول عدد من المهاجرين الوصول إلى الأراضي البريطانية بشتى الوسائل. ومنذ سنتين بدأت ظاهرة قوارب الهجرة من الشواطئ الأوروبية نحو بريطانيا، وتنتقل هذه القوارب من الأراضي الفرنسية والبلجيكية ثم الهولندية نحو شمال بريطانيا.

وأوضحت وزارة الداخلية البريطانية أنه في الفترة الممتدة من يناير إلى يوليو 2020، ارتفع عدد المهاجرين الذين تم منعهم وتوقيفهم إلى أكثر من خمسة

المملكة المتحدة، وحاول عدد قليل منهم السباحة عبر القناة لمسافة ثلاثين كيلومتراً تقريباً.

وبين الأول من يناير و31 أغسطس حاول نحو 6200 مهاجر القيام بالرحلة مستخدمين قوارب مطاطية ومجاديف وزوارق وحتى سترات نجاة فحسب.

ويجذب شمال فرنسا المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الوصول إلى بريطانيا على متن قوارب أو في واحدة من عشرات الآلاف من المركبات التي تعبر البحر على متن عبارات وقطارات يومية.



مجازفة محفوفة بالمخاطر

بوكو حرام ترتكب مجزرة قطع رؤوس قرويين في نيجيريا

زيمباري (نيجيريا) - دقن قرويون في ولاية بورنو بشمال شرق نيجيريا الأحد 43 مزارعاً قتلوا في هجوم شنّه متمردون إسلاميون من جماعة بوكو حرام، في الوقت الذي ارتفع فيه منسوب التوتر الأمني في المنطقة التي شهدت خطف بحارة يونانيين.

وقطع المهاجمون رؤوس نحو 30 ممن قتلوهم في الهجوم الذي بدأ السبت في قرية زيمباري في ولاية بورنو بشمال شرق نيجيريا. وقال السكان إن هناك مخاوف من أن يكون 70 شخصاً في الجمل قد قتلوا.

وعلى الرغم من عدم إعلان أي جماعة مسؤوليتها عن هذا الهجوم إلى حد كتابة هذه الأسطر، فقد ارتكبت جماعة بوكو حرام مثل هذه المذابح من قبل. وتنتشط الجماعة في المنطقة حيث قتل متشددون إسلاميون ما لا يقل عن 30 ألف شخص خلال العقد الماضي.

وفي 2015 طرد الجيش النيجيري مدعوماً بتحالف دولي، جماعة بوكو حرام من المدن الكبرى في شمال شرق نيجيريا ما أجبر مسلحيها على التشتت في مناطق نائية، لكن هؤلاء ما زالوا يشنون هجمات. وكبد فصائل منهم موالاً لتنظيم الدولة الإسلامية (ولاية غرب أفريقيا) الجيش النيجيري خسائر منذ بداية 2019.

وتعرضت سلطات نيجيريا التي كانت أعلنت مراراً أنها هزمت التنظيم الإسلامي المتطرف في شمال شرق البلاد

في السنوات الأخيرة، لانتقاد شديد بسبب عجزها عن القضاء على العنف والفتناعات المرتكبة بحق مدنيين.

وتعتبر عمليات اختطاف الرهائن والسطو على المصارف وتجارة وتهريب الأسلحة، أهم موارد تمويل الجماعة، التي يتهم الرئيس النيجيري محمد بخاري، أعضاء في الحكومة والبرلمان بدعم انشطتها ماليًا ولوجستيًا.

وأعلنت وزارة البحرية التجارية اليونانية الأحد أن شركة للنقل البحري تجري مفاوضات للإفراج عن ثلاثة بحارة يونانيين خطفهم قراصنة قبالة نيجيريا منتصف نوفمبر.

وحطفت ثلاثة من أفراد الطاقم الخمسة في سفينة الإمداد "ستيلوس كي" التي ترفع علم توغو في 16 نوفمبر عندما صعّد المهاجمون على متن السفينة.

وذكرت الوزارة أن شركة "رويال شيب مانيجمنت" المالكة للناقلة تجري مفاوضات للتوصل إلى إطلاق سراح البحارة.

وحطفت القراصنة قبطان السفينة ستيلوس كي واثنين من أفراد طاقمها. وتمكن البحاران المتبقيان من الإفراج بالسفينة إلى لاغوس.

وتعد عملية الخطف هذه الـ 23 في خليج غينيا خلال العام الجاري. وحطفت في المجموع 118 شخصاً حسب شركة "درايد غلوبال" المتخصصة في الأمن البحري.